

الجملة الحرفية: المفهوم والتقسيم

علاء حازم محمد
مديرية تربية ذي قار

alaa.hazzim@gmail.com

محمد جاسم حنون

كلية العلوم الاسلامية/ جامعة ذي قار

Mohammed.Jassim.islqu@utq.edu.iq

الملخص:

في اللغة ميادين خصبة لازالت بكرأ تنتظر نظر الباحثين، ومن بينها دراسة الجملة الحرفية، التي تتطلب البحث والتنقيب، وقد تكفلت هذه الدراسة النظر في مفهومها وتقسيمها الاساس مع الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فتبحث في بنيتها ومعناها لوضع حجر الاساس لها، ودرجها ضمن الجمل الاصول، فالجملة الحرفية قسيم للجملتين الاسمية والفعلية، وتشاركهما في الرجوع إلى مقسم الكلام، الذي بدوره كان محلاً للنظر في صدر كل جملة، بحيث يمكن أن تسمى بتصدر أي قسم منه، فالكلمة المتصدرة في الجملة هي موضع تسميتها، وهي مستهل كيانها اللفظي والمعنوي، سواء تساوت مع الكلام أم اختلفت، وسواء كان تأليفها اسنادياً بالضرورة أم لا، فالمعتبر استقلال المعنى وتمامه. فتكون بذلك البؤرة الاولية والاستهلالية الفانية في الجملة، وتمثل موضع العناية للمتكلم وإرادته عقلاً. وهذا الامر قائم في مختلف الحروف النحوية، بوصفها كلمات سياقية، وبمختلف السياقات الظاهرة أو المقدرة؛ وبذلك ثراء للتفسير، والتأويل، والتدبر، والتأمل، والتفكير، والتبصر، بل بمختلف مسالك قراءة النصوص. فثمة ثراء لغوي، وفكري، ومعرفي يمكن أن يتحصل بفعل الجملة الحرفية، إلى جنب الثراء الذي تحصل بفعل الجملة الاسمية والفعلية، ومن هنا يمكن للتقسيم الثلاثي المعني في هذا البحث، الذي يعود إلى الشكل والمعنى، أن يكون هو الاساس، نظراً لصدر الجملة أو صدر طرف الاسناد، فتتحد بموجبة طبيعة مفهومها.

الكلمات المفتاحية: الجملة، الكلام، الجملة الحرفية، التقسيم، الاساس التقسيمي.

Literal sentence: concept and division

Alaa Hazem Mohmmed
Directorate of Education of Dhi Qar
alaa.hazzim@gmail.com

Mohammed Jassim Hanoun
Faculty of Islamic Sciences / Dhi Qar University
Mohammed.Jassim.islqu@utq.edu.iq

Abstract

In language, fertile fields are still waiting for the consideration of researchers, including the study of the literal sentence, which requires research and exploration. This study ensured consideration of its concept and division of the basis with the nominal sentence and the actual sentence, so it examines its structure and meaning to put the foundation stone for it, and its degree within the original sentences. The literal sentence is a division for the nominal and actual sentences, and they participate in referring to the speech divider, which in turn was subject to consideration in the chest of each sentence, so that it can be called the top of any section of it. The leading word in the sentence is the subject of its name, and it is the beginning of its verbal and moral entity, whether it is equal to speech or different, and whether its composition is necessarily based or not, the considered is considered independence Meaning and perfection. Thus, it is the primary focus and the mortal initial in the sentence, and represents the place of care for the speaker and his will rationally. This exists in various grammatical letters, as contextual words, and in various apparent or capable contexts; thus richness for interpretation, interpretation, reflection, meditation, reflection, insight, and even in the various ways of reading texts. There is linguistic, intellectual, and cognitive wealth that can be obtained by the verb of the literal sentence, along with the wealth that occurs by the nominal and actual sentence, hence the triple division concerned in this research, which is due to the form and meaning, can be the basis, given the issue of the sentence or the issue of the attribution end, so the nature of its concept is united.

Keywords: Sentence, speech, sentence, letter, division, divisional basis

المقدمة:

من الموضوعات التي عُنيت بالبحث والتدقيق، وكانت محلاً للجدل وتبادل الآراء في البحث النحوي على وجه الخصوص (الجملة العربية)، في بنيتها اللفظية والمعنوية، وفيما يتعلق بكل جانب منهما من اشكاليات ومعطيات. ومن ذلك تقسيمها الاساس وما يتعلق به من موضوعات، في إمكانية تجاوز التقسيم المعني، واستحداث تقسيم جديد يبتعد عن الاشكاليات التي يفرضها النقاش الجدلي، ويقترّب من المعطيات النافعة في القراءة؛ ولذلك عقد هذا البحث للمغامرة في هكذا موضوع يسير بين حدين فيراعي الابتعاد والاقتراب، من أجل أن يلامس الواقع اللغوي والاستعمالي.

وعليه فقد جاءت الدراسة بعنوان: **(الجملة الحرفية: المفهوم والتقسيم)** فدراسة المفهوم تُعنى بتأسيس مفهوم لاطروحة الجملة الحرفية، ودراسة التقسيم تسعى لاستحداث بديل عن التقسيم الاساس، بحيث يمكن أن يكون هو الاساس. والطريقة التخطيطية للبحث اعتمدت طرح الموضوعات المتسلسلة، تبدأ بتحديد مفهوم الجملة بشكل عام، ثم تميزه عن الكلام، الامر الذي اعتاد عليه البحث النحوي، ثم النظر في بناء الجملة وحيثيات تقسيماتها، سواء عند القدامى أم عند المحدثين. ثم القول بالجملة الحرفية عبر اسلوب المقدمات والنتيجة. ثم ذكر أهم النتائج العامة التي توصل إليها البحث.

وقد اعتمد البحث في سياقه المنهجي على المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ يتم وصف الموضوع المعني ثم تحليله بغية التوصل إلى المطلوب، مع الاستعانة ببعض المبادئ المنطقية والعقلانية عند الحاجة. وفيما يتعلق بالمصادر فكان الاعتماد على الأهم منها في هذا الشأن، على سبيل المثال: (مغني اللبيب لابن هشام)، وهي مسطرة في قائمة المصادر، علماً أنّي لم أعتد على مصدر مطبوع أو غير مطبوع، مُنجز أو في طور الانجاز يتعلق بخصوص الجملة الحرفية، وهذا خير دافع لدراستها وبحثها.

ولابد من الإشارة إلى أنّ الدراسة في المقام قد اعتمدت أهم الآراء أو أكثرها شهرة في مفهوم الجملة، وبنيتها، ومعناها، وتقسيمها، وتركت غيرها من الآراء؛ لغنى الآراء المهمة التي قد اختيرت. وقد ركزت على أهم الاشكاليات الموجة في هذا السياق؛ وما هذا الترك إلا لضيق المقام، وعجلة المتطلبات، والوضع النفسي الاستثنائي للباحث، المؤثر في ادراكه. ولولا هذه العوامل والمعوقات لكان اخراج هذا البحث على نحو أفضل مما هو عليه، فهو يستحق مزيداً من الجهد والاجتهاد، وفيه تشعبات كثر لم تسلط الاضواء عليها، بل إنّ الكثير من التشعبات التي تم تسليط الضوء عليها بحاجة إلى إعادة نظر في النقاش والاستدلال، ولهذا يتطلب هذا الموضوع فرد كتاب مستقل.

ومن التوصيات التي ينبغي الالفات إليها، هي أنّ مفهوم الجملة الحرفية إذا تم قبوله من قبل أهل التخصص، والمصادقة عليه كموضوع يمكن أن يضاف إلى حريم النحو العربي، فلا بأس بأن يكون محلاً للدراسات الاكاديمية وغير الاكاديمية؛ إذ يكون موضوعاً بكرراً صالحاً للدراسة بمختلف مجالاتها.

الجملة والكلام التساوي والاختلاف:

اعتاد البحث اللغوي العربي قديماً وحديثاً عند دراسة مفهوم الجملة العربية أن يقرنها في سياق بحثه مع مفهوم الكلام؛ وذلك للتداخل والتلازم بين مفهوميهما. فقد قيل بالتساوي بينهما، كما في قول ابي علي الفارسي(377هـ): ((هذا باب ما أنتلف من هذه الالفاظ الثلاثة، الاسم والفعل والحرف، كان كلاماً مستقلاً، وهو الذي يسميه أهل العربية: الجملة)) (الفارسي، 1982، ص83) وقول ابن جني(392هـ): ((أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه، فهو جملة)) (النجار، 1952، ج1، ص17) وقول الزمخشري(538هـ): ((والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما الى الاخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك زيد اخوك وبشر صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك ضرب زيد وانطلق بكر، ويسمى الجملة)) (الموصلي، 2001، ج1، ص70) ولعلّ هذا الرأي عليه مرحلة النحاة قبل الزمخشري، كما يوحي به كلام ابن يعيش في قوله: ((واعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، ويسمى الجملة)) (الموصلي، 2001، ج1، ص88).

وقد قيل بالاختلاف وكون الكلام أخص من الجملة وهو ((الذي عليه جمهور النحاة أنّ الكلام والجملة مختلفان، فإنّ شرط الكلام الافادة ولا يشترط في الجملة أن تكون مفيدة، وأنما يشترط فيها الاسناد سواء أفاد أم لم يفد، فهي أعم من الكلام؛ إذ كل

كلام مفيد وليس كل جملة مفيدة)) (السامرائي، 2007، ص12) كما هو قول رضي الدين الاسترابادي (688هـ): ((الفرق بين الكلام والجملة، أنّ الجملة ما تضمن الاسناد الأصلي، سواء اكانت مقصودة لذاتها او لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس)) (الاسترابادي، 1996، ج1، ص33) فالكلام عنده أخص من الجملة، فالقول: (زيد قائم) تركيب اسنادي يمكن أن نسميه كلاما وجملة، ولو جعلناه جزءاً من تركيب أكبر منه مثل: (جئتك وزيد قائم) فالقول: (زيد قائم) يبقى جملة، ولا نسميه كلاماً؛ لكون الاسناد فيه غير مقصود لذاته؛ إذ المراد الاخبار عن قيام زيد، وبهذا أصبحت الجملة حالاً. وغير بعيد عن هذا الاتجاه قول ابن هشام (761هـ) إذ يرى أنّ الموضوع الجوهرى بين الكلام والجملة هو افادة معنى يحسن السكوت عليه، قال: ((الكلام: هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قائم، وما كان بمنزلة احدهما)) (الانصاري، 1991، ج2، ص374). فالإفادة شرط في الكلام، والجملة قد تكون في بعض المواضع غير مفيدة، كما في بعض تركيب جملة الصلة وجملة الشرط وجملة الجواب. وبهذا المعيار ينفون أصحاب هذا الاتجاه التساوي أو الترادف بين الكلام والجملة. والقول بمجازية جملة الصلة أو الشرط أو الجواب لا يثني قولهم بعمومية الجملة، فهنّ جمل في الظاهر وليس فيهن فائدة.

وقد قيل بكون الكلام أعم من الجملة وهو قول ابن يعيش (643هـ): ((أنّ الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها؛ فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له، يصدق اطلاقاً عليها)) (الموصلي، 2001، ج1، ص75)، ويتفق مع هذا الاتجاه في عمومها أكثر الاصوليين (جمال الدين، 1980، ص243) لكنهم لا ينظرون الى الفائدة، فهي: ((ليست شرطاً عند أكثرهم لا في الكلام ولا في الجملة، أما الكلام فلأنه عندهم ما يتكلم به سواء كان كلمة مفردة أم جملة كلمات مفردة أو مركبة... أما الجملة فلأن سر تسميتها جملة ليس فائدتها التامة، بل مدلولها التركيبي؛ بحيث يكون لكلماتها المفردة معناها المعجمي الخاص، ولهيتها التركيبية القائمة بهذه الكلمات معناها النحوي الخاص، الزائد على معاني المفردات)) (جمال الدين، 1980، ص243-244)

معيّار تمييز الجملة عن الكلام:

والذي يبدو أنّ النظر لخصوص المعيار في تمييز الكلام عن الجملة هو سبب الاختلاف والتساوي، فإنّ تآلف الاسم والفعل والحرف على نحو مستقل بنفسه بحسب (ابن فارس)، وقد جُنبت منه ثمرة معناه بحسب (ابن جني)، وكان التآلف تركيبياً من كلمتين أسندت إحداهما الى الاخرى بحسب (الزمخشري)، هو الدافع للقول بالتساوي. وإنّ شرط الافادة في الكلام دون الجملة، مع اشتراط الاسناد فيهما، هو الدافع للقول بالاختلاف وعموم الجملة بحسب (جمهور النحاة). وإنّ النظر الى جنسية الكلام ونوعية الجملة المشروطة بالفائدة هو الدافع للقول بعموم الكلام بحسب (ابن يعيش)، الذي لم يشر فيه الى أثر الجملة غير المفيدة في نقض القول. فالجملة غير المفيدة عند ضمها الى المفيدة في مقسم الافادة تكون أعم من الكلام عند نسبته إليها. وإنّ النظر الى المدلول التركيبي لخصوص الجملة، دون اشتراط الفائدة هو الدافع للقول بعمومية الكلام بحسب غالبية (الاصوليين).

ولعل القول بعمومية الكلام قبال خصوصية الجملة أمر سائغ، فمن جهة أنّ الوجدان يحكم بأنّ كلام المتكلم يتكون من الكلمات التي تنتظم فيما بينها لتكون وحدة لغوية تعبر عن فكرة ما نسميها الجملة، وهي أس التعبير عن الفكرة الواحدة، ولولاها لما أمكن التعبير عن أي فكرة. فالقول: (زيد قائم) يعبر عن فكرة قيام زيد، وبأخذ أحد التعبيرين لا تتم الفكرة ولا التعبير عنها، فلا يمكن التعبير بزيد مجرد عن أي شيء، أو بقائم كذلك؛ إذ لا فائدة تُرتقب.

والجملة في الكلام قد لا تكفي وحدها للتعبير عن حاجات المتكلم؛ لذلك تنتظم مع غيرها من الجمل أو ما يقوم مقامها لتحقيق الغرض الكلامي؛ فالكلام عندئذ يستدعي توالي جمل؛ فهو أعم. ومن جهة أخرى إنَّ شرط الاسناد المختص بالجملة لا يمكن تجريده عن وصف الفائدة استعمالاً، وإن امكن تنظيراً؛ إذ الغرض الكلامي ينتقض بانتفاء الفائدة؛ بل إنَّ الاسناد ما وجد الا لتحقيق الفائدة في الجملة، التي تعني المعنى الذي يحسن السكوت عليه في الكلام، وهو الذي يتحقق عبر الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره وما كان بمنزلة أحدهما، وبتعبير آخر يتحقق عبر الجملة. وهذا يعني أنَّ الجملة مصداق تمثيلي للكلام، وشكل من أشكاله، وبالنتيجة هو أعم منها. ومن جهة ثالثة نلاحظ أنَّ الكلام قد يتشكل من جملة مع شبه جملة، الامر الذي تشهد به بداية الاجراء اللغوي الاستعمالي، والذي فيه نص على عمومية الكلام قبال الجملة.

أما البحث المحدث فهو لا يغير البحث القديم كثيراً في النظر الى التساوي والاختلاف، فقد ترشحت منه ثلاثة مسالك في تمييز الجملة والكلام، المسلك الاول: يذهب الى الترادف بينهما؛ نظراً لتركيبهما من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى لتكوين معنى مفيد، كما يشير إليه قول (عباس حسن) بأنَّ: (الكلام والجملة ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد)) (حسن، 1966، ج1، ص6)، الموافق لقول ابن جني الذي قال: أنَّ ((الكلام عبارة عن الألفاظ القائمة برووسها، والمستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها)) (ابن جني، 1952، ج1، ص32)، والذي يتفق معه في عمومه الدكتور نعمة رحيمة العزاوي (العزاوي، 1981، ص109-127)، والدكتور تمام حسان (حسان، 1981، ص130)، والدكتور خليل عمارة (عمارة، 1984، ص77-78).

أما المسلك الثاني: فيفرق بين الكلام والجملة في كونهما مصطلحين متغايرين، فالكلام: قول مفيد مستقل بنفسه، أما الجملة فالنظر فيها الى التركيب والاسناد، أفادت معنى مستقلاً أم لم تفد (مصطفى، 1979، ص32-33). وهذا المسلك يتفق مع رأي ابن هشام الذي وصف فيه الكلام والجملة بأنَّهما: ((ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنَّه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، الصواب أنَّها أعم، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام)) (الانصاري، 1991، ج2، ص374).

أما المسلك الثالث: فالجملة عندهم جزء من الكلام، إذ عرفوه بوصفه ((وسيلة التعبير الإنساني عن الأفكار وخوارج النفس عن طريق جهاز النطق لتوصيلها من مرسل إلى متلق في مجتمع ما وفقاً لنواميس اللغة التي يتفاهم بها أبناء ذلك المجتمع)) (عبادة، 1984، ص11) وبذلك يتخذ الكلام معناً شمولياً، فيشمل الجملة وغير الجملة التي وصفوها بأنَّها ((الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات)) (المخزومي، 1964، ص31)، فالجملة عندهم أخص من الكلام.

بناء الجملة ومعناها:

تتكون الجملة عند النحاة من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، وقد ذكرهما سيبويه (180هـ) في كتابه: ((هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ممَّا لا يغني أحدهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُدأً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بُدَّ للفعل من اسم، كما لم يكن للاسم الأوَّل بُدَّ من الآخر في الابتداء)) (سيبويه، 1988، ج1، ص25) فحدود الجملة عندهم تبدأ من مسند ومسند إليه، أي من مبتدأ وخبره أو ما كان في الاصل مبتدأ وخبراً، ومن فعل وفاعل أو فعل ونائب فاعل. وتنتهي عندما يستوفي الركنان متعلقتهما (عبادة، 2001، ص32)

فالجمله لها ركنان أساسيان المسند والمسند اليه هما العمدة فيها، ولها فضلة تتمثل في متعلقات الركنين، كالحال والتمييز والتوابع والنعته والتوكيد وغير ذلك. والعمدة ما لا يصح حذفه في الاصل الا بدليل عليه؛ خلافاً للفضلة التي يصح معها الحذف(السيوطي، 1327، ج1، ص93) إلا إذ أختل المعنى كما في قوله تعالى: {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ} [الأنبياء : 16] فيحذف الحال (لاعبين) يخل المعنى. وهذا يمثل البناء الاساس والجوهري للجمله من زاوية صدق حدودها الضرورية، وهناك مأخذ بنائية آخر من زوايا آخر لا يتسع المقام لذكرها، قد تذكر في ثنايا البحث عند الحاجة.

حيثيات تقسيم الجملة:

1-الجملة: اسمية وفعلية حسب الرتبة:

فُسمت الجملة تقسيماً أولياً على جملة اسمية وجملة فعلية، وهذا هو التقسيم المشهور عند النحاة، والمراد من الجملة الاسمية ((هي التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيئات العقيق، وقائم الزيدان، عند من جوزه وهو الاخفش والكوفيون)) (الانصاري، 1991، ج2، ص433). والمراد من الجملة الفعلية ((التي صدرها فعل، كقام زيد، ضرب اللص، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً، ويقوم زيد، وقم)) (الانصاري، 1991، ج2، ص433). وصدر الجملة الوارد في التعريف يعني: المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من حروف فاعلية (قائم الزيدان) جملة اسمية، وجملة (أقام زيد) جملة فعلية. (الانصاري، 1991، ج2، ص433) فالمعيار هو صدارة المسند أو المسند إليه حين يكون موصوفاً بالاسمية أو الفعلية؛ وإن تقدمت عليهما كلمة لفظاً كما في الامثلة السابقة، أو تقديراً كقوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ} [التوبة : 6] فهي فعلية بتقدير فعل (استجارك).

مناقشة حيثية التقسيم:

ولعل المنشأ في التقسيم يعود في الجملة الاسمية الى كون المبتدأ ركناً فيها، فهو أول جزء منها(سيبويه، 1988، ج1، ص24) ولكونه قسيماً للفعل في الاسناد وفي أقسام الكلام جعل معياراً في وضع الفعل للجملة الفعلية عند تصديرها بالمسند الفعل. وقد لوحظ على هذا المنشأ بأنه بُني على أساس لفظي شكلي دون مراعاة المعنى بحسب بعض النحويين المحدثين، الذين وصفوه بالساذج، أو المتخبط(الشيخ، 2009، ص57). وقد وجّه هذا الرأي بكون المناط في التقسيم هو المسند تقدم أم تأخر، فجملة (قام زيد، وزيد قام) كلاهما فعليتان، لكون المسند فعلاً، وجملة (زيد قائم) اسمية لكون المسند اسماً. وهذا ما ذهب إليه الدكتور المخزومي والدكتورة سناء حميد البياتي، والدكتور ابراهيم السامرائي، والدكتور أحمد عبد الستار الجواربي(الشيخ، 2009، ص58)

النظر النقضي في النقاش:

ويمكن أن يؤخذ على هذا التوجيه بعض الملاحظات، منها: إن أسماء الافعال إذا وردت مسنداً لا يمكن وصف الجملة بحسبها جملة فعلية لمجرد أنها تدل على معنى الفعل؛ فهي من ناحية المعنى تشبه الفعل، ولكنها من ناحية المعنى أيضاً اسم وليس ما يشبه الاسم، فجملة (كتاب زيداً) وإن كانت بمعنى فعل الامر (أكتب) من حيثية شبه الفعل، إلا أنها من حيثية أخرى اسم في

اللفظ والمعنى، وظيفته توجيه المتلقي لأداء مسمى الكتابة بصيغة اسمية، لها أثرها الاسلوبي الذي لا يعوض عنها غيرها؛ وعليه لا يصح الاختصار على حيثية الشبه المعنوي في نسبتها- اسماء الافعال- الى الجملة الفعلية العارضة، وترك حيثية الاسمية التي هي أصل فيها لفظاً ومعنى، وعليه يتوقف التوجيه الذي ترتب على إشكال تقسيم المشهور في هذا المورد.

ومنها: إنَّ اسم الفاعل وبعض المشتقات أيضاً يشبه الفعل في المعنى، فإذا كان المعنى هو المعيار الافضل فلا بد أن ينسب الى الجملة الفعلية حين تُصدر به، والحال أنَّه منسوب الى الجملة الاسمية بحسب التوجيه. ومنها: الفعل المضارع مثلاً: (يزيد) ونظيره الاسم (يزيد) فإنَّ المشهور ينسب الفعل إذا تصدرت به الجملة الى الفعلية، والاسم كذلك الى الاسمية، ولو تمسكنا بالمعنى معياراً في التقسيم دون اللفظ حسب التوجيه لتعذرت النسبة. فما يمكن أن يلاحظ على اعتماد اللفظ في التقسيم يمكن أن يلاحظ كذلك على اعتماد المعنى.

النظر الحلي في النقاش:

نعم يمكن أن تنتقي الملاحظات إذا جعلنا مبدأ الاصل الاستعمالي معياراً تمييزياً، فالأصل في الجملة المصدرية بالفعل أنها فعلية، ولو أراد المتكلم الاسمية كان عليه أن يصدر جملة بالاسمية، والعكس أيضاً. وفي الموارد التي يتساوى فيها الاسم والفعل في المعنى فالأصل لمن كان اللفظ والمعنى في أحدهما والمعنى دون اللفظ في الاخر، مع ضمنية قرينة سياق الجملة عند الاقتضاء، أو أي قرينة أخرى. فالجملة المصدرية بكلمة (يزيد قائم أو قام) اسمية وإن كانت الكلمة تساوي الفعل المضارع (يزيد)؛ إذ لا يمكن الاخبار عن الفعل.

وكذلك يمكن جعل حيثية نظر المتكلم وقصده عبر النظر في حاله الذي يكشف عنه كلامه، فهو الحاكم في النسبة عند التساوي، لكنَّ بيان هذا المائز بحاجة الى تفصيل لا يسع المقام لذكره. ولكن في نهاية الامر إنَّ الملاحظات التي تم أخذها على منشأ تقسيم المشهور في الجملة الاسمية والفعلية قابل للرد، وعليه فما تصوره أهل التوجيه في كون النظر كان لفظياً شكلياً دون المعنى لم يكن كذلك، بل كان ينظر الى اللفظ والمعنى معاً. وليس هذا فحسب فالأمر كما هو قابل للرد فهو قابل للحل؛ وذلك عند استحداث رأي بديل يكون هو الحل كما قلنا.

تأثر الموجهين بالمنطق:

ولعلَّ أهل التوجيه قد تأثروا بالمعنى المنطقي الوصفي للقضية وأقسامها وأجزائها، الذي يرى أنَّها على: قضية حملية، أو قضية شرطية، وأجزاء الحملية موضوع ومحمول، وأجزاء الشرطية مقدم وتالي، ولا عبرة للتقديم والتأخير في الأجزاء (المظفر، 1990، ص152-155)؛ إذ النظر ينصب على المعنى فيها دون اللفظ. ولكَّ هذا الامر لا يستقيم عند النظر إلى اللفظ والمعنى معاً، فالنسبة بينهما في الاداء الكلامي هي التساوي، في الاحكام والوظائف والزيادة والنقص، بل لا بد من التوافق من جميع الجهات، فاللفظ وعاء المعنى، والمنطق ينظر إلى المعنى على وجه الخصوص، فهو موضوعه الاساس، في حين أنَّ اللفظ أو اللغة ليست اساس في نظره، خلافاً للبحث اللغوي، الذي تنصب عنايته على الامرين.

توجيه رأي المشهور:

ويمكن القول أنَّ التقسيم المشهور يعتمد الرتبة في اللفظ والمعنى، وهو تقسيم أولي، وكل تغيير يطرأ عليه يحدث أثراً وتأثيراً في اللفظ والمعنى والوظيفة، زيادة على ما لهما من ذلك في التقسيم الاولي، والعدول عنه يمثل تقسيماً ثانوياً. وهو تقسيم منطقي

يأخذ في موضوع تقسيمه القسمة المنطقية التي تنظر الى المقسم والقسم والتقسيم، التي تبدأ من المقسم؛ فتلاحظ كليته ووصفه العام. ثم تقسمه بلحاظ تخصيص أجزاءه وتقييدها؛ فتشمل بذلك ما يتعلق باللفظ والمعنى معاً.

فالجملية المقسم إما اسمية أو فعلية؛ لكون الجملة تأتلف من المسند والمسند إليه بحسب المشهور، وهما من ناحية الدلالة والمعنى المستقل بنفسه إما اسم وإما فعل؛ وعليه فالجملة إما اسمية أو فعلية نسبة إليهما. وبهذا التطوير المنطقي العام نستطيع أن نتعد – الى حد ما- عن كثير من الأشكال التي قد سُجلت على الأسس والبواعث التي تم التقسيم بموجبها. واللافت للنظر أنّ كل من نقد منشأ التقسيم من المحدثين ومنهم أهل التوجيه قد أقر بالتقسيم، لكنّه أشكل على المنشأ، لذلك قال الدكتور المخزومي: ((دأب النحاة القدماء على تقسيم الجملة الى جملة إسمية وجملة فعلية، وهو تقسيم صحيح يقره الواقع اللغوي)) (المخزومي، 1964، ص43)

2-الجملة: اسمية وفعلية وشرطية وظرفية:

ورد هذا التقسيم عند أبي علي الفارسي قال: ((أما الجملة التي تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أصرب، الاول: أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل، والثاني: أن تكون مركبة من ابتداء وخبر، والثالث: أن تكون شرطاً وجزاءه، والرابع: أن تكون ظرفاً)) (الفارسي، 1979، ص43) ثم تبعه على هذا النحو الزمخشري، إذ قال فيه ابن يعيش: ((واعلم أنّه قسم الجملة إلى أربعة أقسام، فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وهذه قسمة أبي علي، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان، فعلية واسمية، لأنّ الشرطية في التحقيق، مركبة من جملتين فعليتين، الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو (استقر) وهو فعل وفاعل)) (الموصلية، 2001، ج1، ص171) وتبع هذا التقسيم الشريف الجرجاني (ت816هـ) في كتابه: (نحو مير) قال: ((اعلم أنّ أصل الجملة على أربعة أوجه: اسمية، وفعلية، وظرفية، وشرطية، فالاسمية: ما تتركب من المبتدأ والخبر، مثل: (زَيْدٌ قَائِمٌ). والفعلية: ما تتركب من الفعل وفاعله، مثل: (قَامَ زَيْدٌ). والظرفية: ما تتركب من الظرف والمظروف، مثل: (عِنْدِي مَالٌ). والشرطية: ما تتركب من الشرط والجزاء، نحو: (إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمُكَ)) (الجرجاني، 1987، ص39).

وقد رفض الجرجاني (471هـ) تقسيم أبي علي الفارسي الرباعي، وأرجعه الى التقسيم الثنائي، أي: الى الجملة الاسمية أو الفعلية (الجرجاني، 1982، ج1، ص273) كما رفض ابن يعيش في شرحه على متن المفصل للزمخشري هذا التقسيم، ورد الجملتين الشرطية والظرفية الى التقسيم الثنائي واصفاً القسم الرباعي باللفظي (الموصلية، 2001، ج1، ص88). ولعلّ ارجاع الجرجاني وابن يعيش التقسيم الرباعي إلى التقسيم الثنائي قائم على الوصف اللفظي. إلا إنّ الامر قابل للنقاش كما تقدم، ولو قيل بتنوع التقسيم لكان أكثر توجيهاً، أي: يكون الاساس هو التقسيم الثنائي، وما زاد عليه قائم عليه، وثانوي نسبة إليه؛ سواء كان ثلاثياً أم رباعياً، أو أكثر من ذلك، فيتكثر التقسيم بزيادة الوصف على التقسيم الاساس، كلما زاد الوصف زاد التقسيم بلحاظه.

3-الجملة: اسمية وفعلية وشرطية:

من المحدثين من وافق الزمخشري في اثبات الجملة الشرطية، لكنه نفى الظرفية، فقد ذهب الى هذا الرأي الدكتور فخر الدين قباوة بقوله: ((نخلص الى أنّ الجمل ثلاثة أقسام: اسمية وفعلية وشرطية، وذلك بحسب طبيعة صدرها. ولا بد من الإشارة ههنا إلى أنّ المراد بصدر الجملة هو المسند أو المسند إليه، أو أداة الشرط. ولا قيمة لما تقدم ذلك، من حروف، أو فضلات)) (قباوة،

1989, ص21) فحصر الجمل في الثلاثة التي ذكرها: الاسمىة والفعلية والشرطية، بعد ارجاع الجملة الظرفية إلى الاسمىة(قباوة, 1989, ص19)

ومن المحدثين من أيد أن تكون الجملة الشرطية مستقلة الى جنب الاسمىة والفعلية الدكتور مهدي المخزومي، فهي في تصوره وحدة كلامية مستقلة تعبر عن فكرة تامة(المخزومي, 1964, ص58). وكذلك الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى الذي يرى أنها في طبيعة صيغتها وأداء معناها لا تتميز عن الجملتين الاسمىة والفعلية(الجوارى, 1984, ص116). وكذلك لم يرفض استقلال الجملة الشرطية الدكتور تمام حسان عند تقسيمه للجملة العربية، فقد عدها من الجمل المستقلة من بين الجمل الخمسة: الاسمىة، والفعلية، والشرطية، والوصفية، والانثنائية(حسان, 2000, ص153) ، وأيضاً الدكتور عبد الهادي الفضلي عند تقسيمه للجملة العربية الى: اسنادية، وظرفية، وبسيطة، وشرطية(الفضلي, 1984, ص136)

4-الجملة: اسمية وفعلية وظرفية:

رفض ابن هشام تقسيم الزمخشري الرباعي بقوله: ((وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنها من الجملة الفعلية)) (الانصاري, 1991, ج2, ص492) فأرجع الشرطية إلى الفعلية كما فعل ابن يعيش، لكن ابن هشام زاد على التقسيم الثنائي الجملة الظرفية، فتصوره للتقسيم مخالف لجمهور النحاة، فقال: ((انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية، فالاسمىة هي التي صدرها اسم كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان عند من جوزه وهو الأخص والكوفيون، والفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد، وضرب اللص، وكان زيد قائما، وظننته قائما، ويقوم زيد، وقم. والظرفية هي المصدرة بظرف أو مجرور نحو: أعندك زيد، وأفي الدار زيد، إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المَحْدُوف، ولا مُبْتَدَأ مَخْبِراً عَنْهُ بهما)) (الفضلي, 1984, ص492) وتبع هذا التقسيم شهاب الدين الأبيدي (ت860هـ)، الذي يرى أن أقسام الجمل ثلاث: اسمية وفعلية وظرفية وترجع في ذلك إلى ما صُدرت به(الأبيدي, 2001, ص475) وتبع ابن هشام على هذا التقسيم السيوطي(ت911هـ)(السيوطي, 1998, ج1, ص56).

وقد رفض الدسوقي(ت1230هـ) - وهو أحد شراح مغني اللبيب- استقلال الجملة الظرفية، فهي عنده إما اسمية وذلك عند تقدير كائن، أو فعلية وذلك عند تقدير استقر، وبذلك ترجع الى التقسيم الثنائي. كما نلاحظ هذا التوجه عند المحدثين، فإن استقلال الجملة الظرفية عندهم لم يلق تأييداً في الغالب، فقد ردها الدكتور المخزومي الى التقسيم اثنائي بقوله: ((ولنا فيما قاله ابن هشام رأي آخر، لا يقره فيما ذهب إليه؛ لأن الجملة الظرفية التي عدها قسماً ثالثاً إن كان الظرف معتمداً فجدير بها أن تكون من قبيل الجملة الفعلية، وإن لم يكن معتمداً فيه فهي من الجملة الاسمىة، فلا حاجة لنا إلى تكثير الأقسام)) (المخزومي, 1964, ص56) فنُرد الجملة الظرفية عنده إما إلى الفعلية أو الاسمىة. كما ردها الدكتور إبراهيم السامرائي الى الجملة الاسمىة في نظره لجملة (أعندك زيد) أن يكون زيد مبتدأ، لا فاعلاً كما يرى ابن هشام، إذ يمكن أن تدخل النواسخ على المبتدأ، تقول: (إن أعندك زيداً) ف جاء منتصباً، ولو كان فاعلاً لما انتصب(السامرائي, 2007, ص160). وممن رفض الجملة الظرفية الدكتور فخر الدين قباوة، الذي يرى أنها تعود الى الجملة الاسمىة، فقله تعالى: {وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ} [الأنفال: 28]. وقوله: {أَفِي اللَّهِ شَكٌّ} [إبراهيم: 10] لا يرى أن (أجر) فاعل للظرف (عنده)، و(شك) فاعل للجار والمجرور (في الله)، بل أن كلا منهما مبتدأ مؤخر حُذف خبره لدلالة شبه الجملة عليه، فهي اسمية(قباوة, 1989, ص19). وعليه فالظرفية ليست قسماً، الجمل عنده كما اسلفنا ثلاث اسمية وفعلية وشرطية.

مورد الاتفاق في التقسيم:

نلاحظ مما تقدم أنّ التقسيم الثنائي للجملة محل اتفاق بين البحث اللغوي القديم والحديث، نعم هنالك بعض الآراء المعارضة عند من شذ من القدامى، وكذلك عند النزر اليسير من المحدثين، بحيث لا تمثل تلك الآراء ما يخدم بالاتفاق والوفاق. علماً أنّها – الآراء المعارضة – تتفق في غالبيتها وجلها مع هذا التقسيم، لكنها تناقش أسس منشأه وتحاول توجيهه. وهذا يعني أنّه مبني على مبدأ عقلائي ينبغي الالتزام به وجعله من الثوابت؛ فالاتفاق يعني الاجماع، والاجماع مبدأ عقلائي من الجدير اعتماده والعمل بموجبه في البحث اللغوي، لكن هذا الامر لا يمنع من مناقشة منشأ الاجماع، كما لا يمنع من إضافة ما يزيد عليه من موضوع لغوي، أو يترتب على أثره. وفي نهاية الامر فإنّ المحدثين لا يحدون عن التقسيم الثنائي كأصل اتفائي مع القدامى؛ ولعلّ ذلك يعود للزيادة الوصفية على الأصل الثنائي للتقسيم، كما قلنا به مسبقاً؛ إذ ينتهي عنده الجميع.

حيثيات غير الرتبة:

حيثية الاعراب:

ذكر النحويون تقسيمات للجملة غير التقسيم المبني على الرتبة، من ذلك: تقسيمها بحسب موقعها الاعرابي إلى جملة لها محل من الاعراب، وجملة لا محل لها من الاعراب (الأنصاري، 1982، ج2، ص440) فما يمكن تأويلها بمفرد من الجمل وقام مقامها أعربت، وما لا يمكن ذلك لا محل لها من الاعراب، أي: أنّ ((هذا التقسيم قائم على إمكانية حلول المفرد محلها أو لا، فإن أمكن حلول المفرد محلها كان لها محل من الاعراب، وإن لم يمكن لم يكن لها محل من الاعراب فقولك (محمد يقوم) جملة (يقوم) لها محل من الاعراب وهو الرفع على أنّ خبر لأنه يمكن تقديرها بالمفرد وهو (قائم) وجملة (ينطلق محمد) لا محل لها من الاعراب لأنه لا يمكن تقديرها بالمفرد)) (السامرائي، 2007، ص184-185) والذي يعنونه بالمفرد: المشتقات كاسم الفاعل والمفعول وغيرهما نحو (علي فاز) أي: فائز، والمصدر نحو (جئت يوم سافر علي) أي: سفر، والفعل نحو (إن تتعب فأنت مفلح) أي: تفلح (السامرائي، 2007، ص185). فحيثية التقسيم موقعها الاعرابي بلحاظ وقوع المفرد موقعها.

حيثية النطاق الأكبر:

وهناك تقسيم للجملة نظراً لوقوعها في سياق جملة أكبر منها، فُسمت على جملة كبرى وجملة صغرى (الأنصاري، 1982، ج2، ص437) فالجملة الكبرى ما تكونت ((من جملتين أو أكثر، أحدهما مبتدأ، أو فاعل، أو مفعول ثان لفعل ناسخ، نحو سواء عليّ أي شيء فعلت... لا تظنن التواكل يغنيك)) (قباوة، 1989، ص24) أي: ((هي ما كان الخبر فيها جملة ولو بحسب الأصل)) (السامرائي، 2007، ص168) والجملة الصغرى ما كانت جزءاً متمماً للجملة الكبرى، أي تكون مبتدأً فيها، أو فاعلاً، أو خبراً، أو مفعولاً ثانياً، فهي الجملة المبنية على المبتدأ أو ما كان أصله مبتدأً. وهنالك الجملة التي تكون صغرى وكبرى باعتبارين نحو (محمد أبوه غلامه مسافر) فجملة (غلامه مسافر) صغرى، وجملة (أبوه غلامه مسافر) كبرى نظراً لجملة (غلامه مسافر)، وصغرى نظراً للكلام الواردة فيه (السامرائي، 2007، ص185). أما الجمل الباقية فإذا كانت قائمة بنفسها فهي لا صغرى ولا كبرى، إذ لا تتصل بغيرها اتصالاً اسنادياً لا أصلياً ولا فرعياً وبذلك يكون تركيبها بسيطاً (قباوة، 1989، ص26)، نحو (الحمد لله).

حيثية الوظيفة:

لعلّ ما تقدم من تقسيمات للجملة هي الأهم عند النحاة، وهنالك تقسيمات أخرى قد تكون أقل أهمية عندهم، ويشترك معهم غيرهم كالبلاغيين والمناطق والاصوليين، وهو: تقسيمها على خبرية وانشائية، فالخبرية هي ما تحتمل الصدق والكذب لذاتها،

والانشائية ما لا تحتمل الصدق والكذب لذاتها، والانشائية طلبية وغير طلبية(السامرائي، 2007، ص 170). وهذا التقسيم ينظر إلى معنى الجملة وأدائها الوظيفي، فإذا كانت تتسم بوظيفة الاخبار مع مراعاة احتمال مطابقة الواقع وعدمه فهي إخبارية، وإذا كانت وظيفتها الانشاء الطلبي وغير الطلبي مع عدم احتمال المطابقة وعدمها بالنسبة على الواقع فهي انشائية. فجملة (محمد رسول الله (ص)) خبرية، وجملة (اتبع الرسل) جملة انشائية طلبية، وجملة (ما اجمل السماء) انشائية غير طلبية.

تقسيمات المحدثين للجملة:

ثمة تقسيمات للجملة قال بها المحدثون، ظهرت بسبب تحليلهم لآراء النحويين القدامى ونقدها، وعدم قناعتهم ببعض ما توصلوا إليه من رأي، ونقدهم للقدامى قد تعلق بأسس التقسيمات ومنشئها، أو تعلق بحديثيات التقسيمات ولحاظها، وكذلك قد تعلق ببناء الجملة، أو تعلق بمعناها؛ ولذلك ورد عن المحدثين تقسيمات للجملة، نحاول اجمالها بالاتي:

1-التقسيم الثنائي:

قسم الدكتور مهدي المخزومي الجملة على نوعين: اسمية وفعلية، بناء على بنية المسند، فإذا كان بناء المسند فعلي فالجملة فعلية، وإذا كان بناء المسند اسمي فالجملة اسمية، وكل تقسيم ورد زائداً عليهما يرجع بالنتيجة إليهما(المخزومي، 1964، ص52). وهذا التقسيم يتوافق معه الدكتور الجواربي، لكنّه ينظر لوصف الزمن فيهما، فإذا كان في الجملة فهي فعلية، وإذا لم يكن فهي اسمية(الجواربي، 1974 ن ص52) ولا يبتعد عن هذا التقسيم الدكتور عبد القادر المهيري، فقد قسم الجملة على اسمية وفعلية بناء على المعنى الدلالي والبلاغي المتعلق ببنية المسند في الجملة(الجواربي، 1974 ن ص52)(المهيري، 1968، ص40). وعلى هذا النحو الدكتور فاضل السامرائي الذي جعل تقسيم الجملة الى الاسمية والفعلية هو الأساس، والجملة الشرطية والظرفية تعود إلى هذا الأساس عند(السامرائي، 2007، ص 157). والدكتور إبراهيم أنيس، الذي يرى اشتمال الجملة على فعل يقوم بعمل المسند فهي فعلية، وما لا فعل فيها يقوم بهذا العمل فهي اسمية(أنيس، 2003، ص259).

وكذلك هذا ما يميل إليه الدكتور فتحي الدجني، الذي يرى أنّ الجملة إما اسمية أو فعلية؛ بلحاظ اشتقاقها إما من الاسم أو الفعل اللذين هما من أقسام الكلام، قال: ((نحن نميل الى هذا التقسيم الذي سار عليه جمهور النحاة، وهو القائل: أنّ الجملة في لغة العرب قسمان: اسمية وفعلية، وهذا فيما نظن هو التقسيم المنطقي لطبيعة اللغة العربية من حيث النشأة والتكوين)) (الدجني، 1987، ص81). وعلى هذا النحو سار الدكتور محمد حماسة، الذي يُعد هذا التقسيم هو الأساس وكل ما واره يعود إليه، قال: ((كل محاولة أخرى لإيجاد نوع ثالث أو رابع في داخل هذا الاطار نفسه لا تكون إلا تفريراً يمكن رده بسهولة إلى أحد هذين النوعين)) (حماسة، 1984، ص30).

أما الدكتور خليل عميرة فهو يتفق مع هذا المسار، فقد قسم الجملة على اسمية وفعلية ونظر للوصف التوليدي والتحويلي(عميرة، 1984، ص95) ، فالجملة التوليديّة الاسمية (محمد نبي)، إذا دخل عليها عنصر تحويل مثل الترتيب (النبي محمد) فهي تحويلية اسمية. والامر نفسه يجري في التوليديّة الفعلية، فعند دخول عنصر تحويل كالترتيب مثلاً تتحول إلى تحويلية فعلية، فالجملة (نصّب محمد علياً) توليدية فعلية، تتحول بعنصر الترتيب الى تحويلية فعلية (محمد نصّب علياً). وعليه فالجملة الظرفية والجملة الشرطية قد يكونان محولتان عن التوليديّة الاسمية أو الفعلية.

ومن التقسيمات الثنائية التي تتوافق مع هذا المسار التقسيمي في اجماله تقسيم الدكتور (عبد الرحمن أيوب)، فقد قسم الجملة على نوعين: اسنادية وغير اسنادية، والاسنادية: اسمية وفعلية، وغير الاسنادية: النداء، والمدح والذم، والتعجب(أيوب، 1957،

ص129) فنظره في التقسيم متعلق بالإسناد وعدمه، ووصف الاسمية والفعلية هو القوام في التقسيم. وهناك الكثير من آراء المحدثين المؤيدة لهذا المسار، بل على هذا المسار البحث اللغوي الحديث كما قال برجستراسر: ((الجملة إما اسمية أو فعلية، والنحويون فرقوا بينهما تفريقاً أشد من الحقيقة)) (برجستراسر، 2003، ص132) بل قيل بأن هذا التقسيم هو الأساس في كل اللغات فهي: ((الظاهرة الوحيدة الموجودة في جميع لغات العالم)) (خرما، 1979، ص284).

2- التقسيم الثلاثي أو الرباعي للجملة:

قسم الدكتور (عباس حسن) الجملة على أنواع ثلاثة: الاصلية والكبرى والصغرى، وقد كان تقسيمه مبني على ما تنصدر به الجملة، مع إضافة مصطلح الاصلية (حسن، 1966، ج1، ص466)، الذي يعني ابتداء الجملة باسم أو فعل على نحو الاصلية. كما قسمها الدكتور فخر الدين قباوة على: اسمية وفعلية وشرطية تبعاً لما تُصدر به بحسب المسند والمسند إليه (قباوة، 1989، ص18). وقد قسم الدكتور محمد حماسة تقسيماً ثلاثياً غير التقسيم الثنائي الذي ذكرناه، وهو تقسيمها على: جملة اسنادية، وجملة موجزة، وجملة غير اسنادية، وكل من هذه الجمل لها تقسيمات خاصة بكل منها (حماسة، 1984، ص78-79).

ومن التقسيمات الرباعية للجملة تقسيم الدكتور محمود نحلة، الذي قسم الجملة على اربعة انواع: اسمية، وفعلية، وجمالية، ووصفية. وتقسيمه لها بحسب وصف المسند (نحلة، 1988، ص137). ومنها – التقسيمات الرباعية - تقسيم الدكتور تمام حسان، فهي عنده من حيث المبنى تقسم على: اسمية وفعلية ووصفية وشرطية. وكذلك الدكتور عبد الهادي الفضلي، إذ قسمها على: اسنادية وشرطية وظرفية وبسيطة، ناظراً في ذلك واقع أمثلة الجملة العربية (الفضلي، 1984، ص135).

فهذه التقسيمات الثلاثية أو الرباعية هي في حقيقتها مبنية على الإسناد، ولا تعدو التقسيم الثنائي عند تحليلها - كما تبين ذلك عند استعراض الآراء النقدية للقدامى أو المحدثين - فيمكن ردها إلى الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية، الذي هو أساس التقسيم، والذي لا مفر منه مهما تم نقده؛ لكونه يعود الى مكونات الكلام العربي التي لها معنى في نفسها، فهي لا بد أن تكون من قوام كل جملة، سواء كان مسنداً أو مسنداً إليه، ولذلك نجد من نقد التقسيمات وحاول إبداء رأي جديد، أو توجيه لرأي مسبق، غير قادر على تخطي الأساس التقسيمي، مهما بذل مزيداً من الجهد، الامر الذي يثبت واقعية تقسيم الجملة على الاسمية والفعلية دون ريب.

مقدمات اثبات الجملة الحرفية:

-المقدمة الأولى، أساس التقسيم مكونات الكلام:

لاشك في التوافق المشهور بل الاجماعي بين البحث اللغوي القديم والحديث في تقسيم الجملة على اسمية وفعلية، فهو مورد الاتفاق بين الباحثين، نعم توجد نقاش في منشأ التقسيم وحيثياته، وتوجد إضافات عليه كما تقدم ببيان. والذي يبدو أنّ هذا التقسيم يعود في استحكامه وثباته إلى مكونات الكلام في العربية، إذ الكلام: إما أسم، أو فعل، أو حرف. فهي بمنزلة المادة الأولية للكلام؛ فتسري في تماثلته، ولا يمكن صدقه دونها عقلاً ووجداناً. ويؤيد هذا الامر النقل أيضاً، فقد ورد عن أبي الأسود الدؤلي أنه قال: ((دخلت على أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب (عليه السلام)، فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء- يعني العجم- فأردت أن أضع لهم شيئا يرجعون إليه،

ويعتمدون عليه، ثم ألقى إليّ الرقعة، وفيها مكتوب: الكلام كله اسم، وفعل، وحرف، فالاسم ما أنبأ عن مسمى، والفعل ما أنبئ به، والحرف ما جاء لمعنى، ثم قال لي - والقائل أبو الأسود- انحو هذا النحو)) (الأنباري، 1985، ص18

(9).

فهذه الرواية تنص على حصر الكلام في الاسم والفعل والحرف، وتكشف عن أسبقية الامام (عليه السلام) في التنبية والكشف عن هذا الحصر. وعليه فالاسم والفعل بوصفهما من مكونات الكلام هما الأساس المضمّر في تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية، سواء كان لحاظهما اسنادياً كما عليه الجمهور من القدامى والمحدثين، أم كان زمنياً أو اشتقاقياً كما عليه بعض المحدثين، وسواء كان للحاظ منصّباً على المبنى أم على المعنى؛ فكل ذلك مآله الى الاسم أو الفعل؛ لامتناع تمثّل الجملة دونهما، ولكونهما لهما معنى في نفسيهما، فكانا موردي اعتماد دون الحرف. فلو كان للحرف معنى في نفسه كما للاسم والفعل لكانت هنالك جملة حرفية الى جنب الجملة الاسمية والفعلية في البحث النحوي القديم والحديث، وهو مورد اتفاق النحاة في مجمله. ولو تم اثبات أنّ الحرف له معنى، وأنّه يشترك مع الاسم والفعل بوصفه كلمة في تقسيم الكلام، لسمح له بأن تسمى جملة جديدة باسمه تنظم إلى التقسيم الأساس فيصبح ثلاثياً كما سيأتي بيانه.

-المقدمة الثانية، مفهوم الحرف ومعناه:

الحرف في الاصطلاح النحوي يرتبط بالكلام الذي ينقسم على ((اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، ليس باسم ولا فعل)) (سيبويه، 1403 هـ، ج1، ص129)، فهو قسيم للإسم، والاسم: ((ما دل على معنى في نفسه، دلالة مجردة عن الاقتران)) وقسيم للفعل، والفعل: ((الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة)) (الاسترابادي، 1996، ج1، ص30). فالحرف ((ما دل على معنى في غيره)) (الجرجاني، 1983، ص67)، فله معنى لكنّه في غيره.

هذا الفهم النحوي يتوافق مع الفهم الفلسفي الذي يرى أنّ الحرف ((لفظة مفردة تدل على أمر لمعنى يصح أن يوضع أو يحمل بعد أن يقرن باسم أو كلمة كقولنا في وعلى)) (ابن سينا، ص17) فمعناه اتكائي لا استقلالي، حرفي لا اسمي. لكنّ الرأي الفلسفي قد عبر عن الحرف باللفظ لا بالكلمة، فالكلمة مصطلح نحوي له شؤونه الخاصة، لا يكون معها مجرد لفظة، بل يكون كلمة لها معنى ولها خصوصيات. نعم من حيثية معينة أن معناه يظهر في غيره من قسيميه الاسم أو الفعل، ولذلك ينبغي النظر في هذا الامر.

ويتوافق مع الفهم الاصولي الذي يروى أنّ: ((إنّ الحروف موضوعة لمعان هي ما يذكر لها من معاني: الابتداء والانتهاج والظرفية والاستفهام وامثالها، وهذه المعاني هي نفس المعاني التي وضعت لها كلمات (الابتداء) و(الانتهاج) و(الظرفية) وامثالها من (أسماء)، وكل ما بينها من فرق أنّص الواضع اشترط ان تكون معان الحروف في غير ألفاظها، ومعان الأسماء في نفس ألفاظها، أيك أنّه اشترط أن يستعمل هذا المعنى في الحرف (آلة) وفي الاسم (مستقلاً)) (جمال الدين، 1405هـ، ص210) فمعنى الحرف يدل على نسبة ربط تقوم بين طرفين، كنسبة الابتداء أو الظرف أو الاستفهام أو غيرها من النسب، ولذلك تكون معانيها غير مستقلة ولا تُدرّك إلا ضمن الجملة.

فالحرف بحسب جمهور النحويين لا معنى له في نفسه، فإفادة الحرف (من) معنى الابتداء، والحرف (إلى) الانتهاج يظهر في جملة (سافر من البصرة الى بغداد). لكن ثمة رأي في قبال الجمهور، يعطي للحرف معنى في نفسه، وهو مذهب بهاء الدين النحاس وتبعه في ذلك أبو حيان (السيوطي، ص1984، ج1، ص2-3) قال: ((والحق أنّ الحرف له معنى في نفسه، لأننا نقول:

لا يخلو المخاطب بالحرف من أن يفهم موضوعه لغة أولاً، فإن لم يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهمه المعنى أنه لا معنى له، لأنه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك، وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغة، فإنه يفهم منه معنى عملاً بفهمه موضوعه لغة، كما إذا خاطبنا إنساناً بـ(هل) وهو يعلم أنها موضوعة للاستفهام)) (السيوطي، ص1984، ج1، ص3) فالحساس يرى للحرف معنى في نفسه، مستنداً بكيفيته الدلالية الاستعمالية المقترنة مع المعنى الموافق له في مخيلة المخاطب. لكن هذا الأمر ينظر إلى الحرف لا بذاته وإنما بوصفه مقترناً مع معنى مكافئ له، علماً أن المعنى المكافئ اسمي لا حرفي؛ فيبقى الحرف مفقراً إلى غيره.

وجه في معنى الحرف:

ويمكن تصور معنى نفسي للحرف، مفاده أننا ندرك عند سماع أحد الحروف ما يميزه عن غيره من الحروف الأخرى، فالحرف (من) عند سماعه يميزه عن الحرف (إلى) فهنا نسأل عن سبب التمييز، هل هو خارجي عن الحرف الذي سمعناه؟ أو أنه ذاتي فيه؟ فإن كان خارجياً لزم افتقار الحرف إلى الغير، وإن كان ذاتياً لزم استقلال الحرف في الدلالة النفسية. والدليل الوجداني وكذلك التجربة الاستعمالية تثبت فهمنا لأحد الحروف وتمييزه عن غير من الحروف، بل يثبت ذلك حتى عند سماعه ثم سماع اسم أو فعل، مثلاً نسمع الحرف (إلى) ثم الاسم (جبل) ثم الفعل (ذهب). فكل من هذه الكلمات معنى. وهذا يعني وجود نسبة فهمية للحرف بذاته، لكنها في نهاية الأمر نسبة ناقصة لا تُغني المخاطب، نعم تغنيه على مستوى الاخطار الذهني لإدراك معناها اللغوي العام أو المعجمي، وكذلك المعنى التمييزي؛ وعليه لا بد من قبول المعنى الحرفي في الحروف إجمالاً ومن حيثية تجريدية عند نسبتها إلى سياق ما، في قبال المعنى الاستقلالي في الأسماء والافعال، لكن لا على نحو تجريد الحروف ذاتياً من الدلالة النفسية، فهي لها دلالة في نفسها، وإنما على نحو الافتقار إلى غيرها، أي: حين تتم نسبتها إلى سياق ما مع مقارنتها بالاسم والفعل، وإلا فالكلمة في علم النحو تدل على معنى في نفسها؛ بوصفها كلمة سياقية في المنظور النحوي في المُنجز اللفظي أو الإدراكي. فالكلمة في النحو سياقية النظر، أي: أن النظر إليها يتم وهي ضمن جملة؛ لا أن تجرد عن الجملة أو الكلام ثم توصف بلحاظ نحوي؛ فموضوع علم النحو هو الجملة، أو الكلمة ضمن جملة.

-المقدمة الثالثة، الأساس في التقسيم التصدُر:

ذكرنا فيما تقدم أن النحاة جلهم قديماً وحديثاً قد اعتمدوا صدارة المسند أو المسند إليه في تقسيم الجملة، فإن كان اسماً فإسمية، وإن كان فعلاً ففعلية. فلو أضفنا إلى التقسيم الجمل التي تبدأ بالحرف، وقلنا بوجود قسم ثالث وهو الجملة الحرفية، فما الإشكالات الراضة التي يمكن أن تقال؟:

الأول: إنَّ الحرف لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه بذاته؛ فلا يدخل في حريم التقسيم كما هو الحال في الاسم والفعل. ويلاحظ عليه أنَّ الاسناد ليس هو الأساس في تقسيم الجملة على اسمية وفعلية؛ فالأساس هو صدر الجملة حين تكون ذا فائدة مستقلة. أما شرط الاسناد فيتعلق ببنيتها التركيبية، وطبيعة تأليفها ونظمها، فتصدق تسمية الجملة بوصف الاسم أو الفعلية بالنظر إلى صدرها، ثم يأتي النظر إلى طبيعة نظمها، فيبحث في ضرورة الاسناد. فإن صدق كان المتقدم من طرفيه موصوفاً بالاسمية أو الفعلية، وهذا يعني أولية النظر في وصف التسمية، وثانوية النظر في وصفه عند النظم. فيبقى النظر في وصف الاسم أو الفعلية على مبدأ الجملة، كما صرح به النحويون القدامى، فلم يُقرنوا بين الاسناد والتقسيم صراحة (ابن جني، 1982، ص26*).

وقول ابن هشام من أنَّ المراد بصدر الجملة هو صدر المسند أو المسند إليه(الأنصاري، 1991، ج2، ص492) ، وأن كان ظاهراً بالاقتران إلا أنَّه لا ينفي الأساس التقسيمي، إنَّما هو نظر الى تأليف طبيعة الجملة، فيبقى النظر مقتصراً على رعاية صدر الجملة. نعم الاسناد لازم من لوازم تأليف الجملة. ولذلك نجد من النحاة من لا يلتزم بضرورة أن تكون الجملة اسنادية، فقد تكون اسنادية وقد تكون غير اسنادية(أيوب، 1957، ص 129) (أنيس، 2003، ص236) (الفضلي، 1984، ص136) ؛ فالإسناد يتعلق بالنسبة الربطية التي تقتضي طرفين، ولعلَّ النحاة قد استقوه من البحث المنطقي، بسبب الشبه بين الجملة والقضية، التي تتكون من موضوع ومحمول ونسبة ربطية، أو مقدم وتالي ونسبة ربطية. علماً أنَّ مجال القضية هو الإدراك الذهني بمعزل عن ضرورة اللغة، أما الجملة فمجالها اللغة بالضرورة، الامر الذي لا يسمح بالتوافق بين الجملة والقضية على نحو الدوام، فقد يختلفان وقد يتخلفان؛ وعليه فمبدأ الصدارة قائم ويمكن أن يعمل في الجملة بغض النظر عن طبيعة تأليفها. بناء على ما تقدم فالجملة تتحقق بتركيبها ومعناها التام المستقل لا بالإسناد، فالأخير منظور ثانوي، أما تمامية المعنى والاستقلال فمنظور أولي.

وعلى فرض ضرورة شرط الاسناد في الجملة، فيمكن النظر إلى صدارتها فإن كانت موصوفة بالاسمية أو الفعلية فيها ، وإن كانت غير ذلك فلا يمنع من تسمية الجملة به، إذ طرفا الاسناد يمكن أن يتحقق كل منهما بفعل أو اسم مجردين عن أي كلمة سابقة عليهما، أي: يتحققا بالإفراد، ويمكن أن يتحقق كل منهما بكلمتين أو أكثر، أي: يتحققا بالتركيب؛ فيكون الطرف المتحقق يشتمل على أكثر من كلمة، وتكون عندئذ التسمية لصدارة الكلمة في سياق كيان الطرف الاسنادي المستقل، وعليه فثمة اسناد إفرادي واسناد تركيبى، والنظر في كل منهما يعود إلى صدارة الكلمة فيه.

الثاني: ما يتقدم في الجملة على كل من طرفي الاسناد يعود عند التحليل إلى الاسم أو الفعل، وبالتالي إلى أحد طرفي الاسناد، فثمة الجملة (الطرف والجار والجرور) أو الشرط، أو النداء عند التحليل إمَّا اسم أو فعل، وعليه فالتقسيم الثنائي هو الأساس. كما يرى ذلك من المحدثين: الدكتور مهدي المخزومي(المخزومي، 1964، ص52) ، والدكتور الجوارى(الجوارى، 1974 ص52) ، والدكتور عبد القادر المهيري(المهيري، 1968، ص40)، والدكتور فاضل السامرائي (السامرائي، 2007، ص157) ، والدكتور إبراهيم أنيس(أنيس، 2003، ص259) ، والدكتور فتحي الدجني(الدجني، 1987، ص81) ، والدكتور محمد حماسة(حماسة، 1984، ص30).

وهذا المأخذ الاشكالي على اطلاقه غير مطرد؛ لما قلنا من أنَّ طرف الاسناد قد يكون تركيبياً، وعندئذ يتم النظر إلى الكلمة المتصدرة فيه، فإن كانت لا اسم ولا فعل، فيمكن تسميته بحسبها. وهذا الامر لا يصدق إلا مع القول بالحرف بوصفه كلمة إلى جنب الاسم والفعل؛ إذ شبه الجملة، أو الشرط، أو النداء، أو أي كلمة تتقدم على الاسم أو الفعل تعود عند التحليل إما إلى اسم ظاهر أو مقدر، أو فعل ظاهر أو مقدر، أو حرف، ولا رابع لهذا التحليل. وعليه ما فُرض من ارجاع ما تقدم على الاسم أو الفعل إلى أحدهما في سياق الاسناد قد يتخلف في بعض الموارد، خصوصاً أداة النداء، وحرف الجر، وبعض أدوات الشرط، وبعض الظروف، فيتعذر معها الارجاع، وأما الاعتماد على التقدير فهو ليس الأصل، إذ الأصل في الكلام عدم التقدير، الامر الذي يتوافق مع القول بضم الحرف إلى التقسيم، فإذا كانت الجملة مصدرية باسم فإسمية، وإذا كانت مصدرية بفعل ففعلية، ويمكن جعل ما تصدرت بالحرف حرفية؛ لتجنب اللجوء إلى التقدير المُتكلف، الذي يغني عنه الحرف.

الثالث، الحرف ليس له معنى في نفسه كما هو الحال في الاسم والفعل، فلا يمكن أن يكون طرفاً اسنادياً وإن تصدرت الكلام. يلاحظ عليه أنَّ الحرف له معنى في نفسه كما تقرر في محله، فالحروف لها دلالاتها الخاصة، سواء في سياق التركيب أم

خارجه، فدلالة (من) على الابتداء لا يمكن إنكارها في سياقها(أبو المكارم، ص8) ، نعم خارج سياقها تكون قابلة لمعنى الابتداء، والفرق بين وجودها في السياق وخارجه، كالفرق بين الفعل والقوة.

وأما من الناحية الاستعمالية فالمعهود بين المتكلم والمتلقي أن من معاني (من) الابتداء، وهذا يعني ثمة معان للحروف عهدية استعمالية، سواء كانت في سياق جملة أم لا، بل لها معان ذهنية ادراكية مكونة في النفس، يتم استحضارها عند ارادتها. فلا وجه لمنع معناها بالإطلاق، علماً أن الحرف حين يكون قسيماً للاسم والفعل يُنظر إليه بوصفه كلمة من الكلام لا بوصفه كلمة مستقلة، وهذا الأمر منظور إليه عند تقسيم الكلام. وتشهد به رواية تقسيم الكلام: ((الكلام كله اسم، وفعل، وحرف، فالاسم ما أنبأ عن مسمى، والفعل ما أنبأ به، والحرف ما جاء لمعنى)) (الأنباري، 1985، ص18) فالنظر إلى الكلام، ثم إلى أقسامه، فيكون كل قسم منه منظوراً كلامياً لا مستقلاً عن الكلام، وإذا كان كذلك فمعناه في الجملة بوصفها كلاماً لا بد أن يكون له معنى، سواء معنى مستقل أم معنى غير مستقل، فعلى كلا الأمرين يتحقق معناه، كما يتحقق معنى الاسم والحرف.

وعند النظر إلى موضوع علم النحو المتمثل بالكلام أو الجملة أو الكلمة في سياق الجملة، من غير الجدير التعامل مع الحرف تعامل معجمي، وكونه كلمة لا معنى لها في نفسها فتفتقر إلى غيرها؛ إذ الكلمة في علم النحو كما اسلفنا كلمة سياقية لا معجمية، فلا بد من النظر إليها بوصفها كلمة في سياق جملة لا كلمة مستقلة، كلمة مصاحبة غير مجردة، سواء كان الكلام مُنجزاً لفظياً أم كان متصوراً ذهنياً وادراكياً، ففرق بين الكلمة النحوية والكلمة غير النحوية.

وهذا الأمر لا يجري مع الحرف فحسب، بل مع الاسم والفعل، فالأقسام جميعاً حكمها واحد؛ وبذلك يحصل تكافؤ بين الاسم والفعل والحرف، فكما يمكن حصول معنى الابتداء عبر الاسم والفعل فيمكن حصوله عبر الحرف، وعليه ينبغي السماح بجعل الحرف موضعاً لتسمية الجملة حين يقع في صدرها، أو في صدر أحد طرفي اسنادها. وهذه النتيجة تُعزّد بما ترشح من المقدمة الثانية التي ذكرناها مسبقاً، فتأمل.

-المقدمة الرابعة، صدارة الحرف يرتبط بعقلانية المتكلم:

لا بد من الالتفات إلى أن الكلام في الأصل له ارتباط بعقلانية المتكلم، فكل كلام بما فيه الجملة لها أصل استعمالية، وعلى هذا الأصل تُفسر كلمات الكلام، ظاهراً كان أم مقدرراً. فالأصل في الاستعمال مثلاً الذكر والحذف فرع فيه يقتضيه الغرض والقرينة، والأصل في الاستعمال الحقيقة والمجاز فرع يقتضيه الغرض والقرينة، وهكذا في كل موضوع له أصل استعمالية وله فرع.

ومن ذلك تقديم الكلمة في بداية الجملة، فلو تقدم الاسم - بمعزل عن كونه موضوعاً نحوياً كالمبتدأ بالنسبة إلى الخبر - لكان هو الأصل الاستعمالي، ولو تقدم الفعل - بمعزل عن كونه موضوعاً نحوياً كالفعل بالنسبة إلى الفاعل - لكان هو الأصل الاستعمالي. فكذا الحال لو تقدم الحرف لكان هو الأصل الاستعمالي. وفي الأحوال الثلاثة تتمثل إرادة المتكلم لهذه الجملة، إذ لو لم يُردها بهذه الكيفية لما تكلم بها على هذا النحو، وعلى المتكلم بوصفه عقلانياً إجابة أداء الكلام وتوظيف مفرداته وجملة بالكيفيات المعهودة في عالم لغته، بحيث لو كان يقصد غير ما تعنيه المعاني المستعملة دون وضع قرائن لما كان له الحق في إلزام المتلقي بما يقصد، وللمتلقي إلزامه بما فهم من كلامه المعهود في عالم لغتهما، وهذا هو الأصل الاستعمالي للمفردات أو الجمل. فلو تقدم الحرف في صدر الجملة أو في صدر أحد طرفي الاسناد لكان هو الأصل الاستعمالي، فهو يناظر الاسم والفعل في الكلام بوصفه قسيمهما، فيكتسب حكمهما في الأصل الاستعمالي من تقسيم الكلام، ومن عقلانية المتكلم، والأخيرة قرينة استعمالية على إرادة الأصل.

-المقدمة الخامسة، هيمنة الكلمة المتصدرة على الجملة:

عند تصدّر الكلمة في الجملة يكون لها الأثر على الجملة كلها، ويوصف هذا الامر بالأهمية والاهتمام(الجواري، 1984، ص52) (عميرة، 1982، ص65) ، فنظراً لأهمية الكلمة توضع في مقدمة الجملة أو في صدر أحد طرفي اسنادها، لكن الامر لا يتوقف عند أهميتها والاهتمام بها فحسب، وإنما تُسوّر دلالتها الجملة جميعاً وتحيط بمدلولها، فهي سور لها إن صُدّرت بها. ومعناها ينتشر في الكيان الدلالي للجملة بأجمها، فلو تقدم الاسم فيها لكان موصوفاً بالتسوّر، ولو تقدم الفعل لكان كذلك، ولو تقدم الحرف فله نصيب من هذا الوصف.

وعليه فالكلمة المتقدمة في الجملة بمنزلة البؤرة الاستباقية فيها، والمحور الافتتاحي لها، وهذا الامر يرتبط بعقلانية المتكلم، الذي له شأن في افتتاح جملة، وجعل الكلمة الافتتاحية بؤرة في جملته؛ إذ المتكلم العقلاني لا يقدم ولا يؤخر جزافاً، ولا يفتح كلامه بكلمة جزافاً، فيكون كل كلامه بعناية، ومن ذلك كلمة الافتتاح التي لا بد أن تؤثر على كيان الجملة جميعاً بسبب العناية بتقديمها والاستهلال بها، ولو لم يشأ ذلك لما كان موصوفاً بالعقلانية.

-المقدمة السادسة، الحرف يتعلّق بالشكل والمعنى دون العمل:

لا بد من لفت النظر إلى أنّ الحرف حين يتصدر الجملة لا يتعلّق تصدّره بالعمل، أي: ليس العمل علة التصدر، إنما التصدر يرتبط بشكل الجملة ومعناها، المرتبطين بقصد المتكلم وعنايته ورضه، واحتياجه لهذا الشكل أو ذلك، وهذا المعنى أو ذلك. أما العمل سواء كان للحرف نفسه كما في حروف الجر، أو حروف النداء، أو الحروف النواصب أو الجوازم، أو غير ذلك من الحروف العاملة، أو كان لما بعده في الصدارة؛ فعلى كلا الامرين الصدارة غير مرتبطة بالعمل ، بل الإرادة هي المناط.

وهذا الحكم يجري أيضاً فيما يقع موقع الحرف عند التقدير، نحو (يا محمد أقبِل) فإنّ حرف النداء (الياء) المُقدّر بالفعل (أدعو) ليس هو علة التصدر؛ إذ يمكن حذف حرف النداء نحو (محمد أقبِل) فتتحول عندئذ الجملة إلى اسمية. ولعلّ التقدير مع ذكر الحرف كما في ياء النداء يزيد في معنى الحرف أو يوجه دلالته فيتوسع تأثيرها على الجملة كلها، وهذا الامر يجري في كل حرف متصدر جملة وقابل للتقدير.

النتيجة: القول بالجملة الحرفية:

بناء على المقدمات المسبقة يمكن تقسيم الجملة على أنواع ثلاثة:

1-جملة اسمية: وهي الجملة المصدّرة باسم، نحو(محمد قائم)، و(محمد قام)

2-جملة فعلية: وهي الجملة المصدرة بفعل، نحو(قام محمد)، و(يقوم محمد)، و(قم يا محمد)

3-جملة حرفية: وهي الجملة المصدرة بحرف، نحو(بسم الله الرحمن الرحيم)، و(بسم الله ابتدائي)، و(في الدار محمد).

تقسيم الجملة على هذا النحو يبتعد عن الإشكاليات التي قد سُجلت على تقسيمات الجملة المعهودة، ويقترّب من الوقع اللغوي الإدراكي والاستعمالي، بل والتعايشي للغة، فهو امر محصل بين الايدي لا ينبغي إغفاله، ويسير التناول ويمكن النظر إليه ببساطة. فالمناط في التقسيم هو صدارة الجملة بالكلمة، فإن كانت اسماً فإسمية، وإن كانت فعلاً ففعلية، وإن كانت حرفاً فحرفية.

والاسمية لا يضر معها كون الكلمة ظرفاً، أو اسم فعل، أو شرطاً، أو غير ذلك، فالمنظور في الأحوال جميعاً هو كون الكلمة المُصدرة اسماً. وهذا الامر يجري مع الفعل أيضاً، وكذلك مع الحرف.

وعند تصدر الجملة بما يشترك من الموضوعات بين الاسم والحرف أو الفعل والحرف، فالحاكمية للتسمية المعهودة المقررة في النحو العربي، فما كان وصفها إسماً فيه، وما كان حرفاً فيه، مثلاً في الاستفهام لدينا حروف كالهزمة وهل، ولدينا أسماء، فتكون التسمية لما هو معهود ومقرر في النحو من وصف، فالجملة المصدرة بحرف نحو: (أفائم محمد)، و(هل قام محمد) فهي حرفية، والجملة المصدرة باسم نحو: (من كرم محمد) و(لماذا لم يأتي محمد) فهي اسمية. وعلى هذا النحو تقاس الظروف، ويقاس الشرط، وكذلك تقاس أسماء الأفعال وأسماء الاصوات، ويقاس التعجب، والنداء، وتقاس الأدوات الناصبة والجازمة، بل الأدوات جميعاً، وبدايات الجمل جميعاً.

وهذا التقسيم يتوافق مع أساس تقسيم الكلام إلى أسم وفعل وحرف، كما تقرر في المقدمة الاولى، فيعطي نصيباً للحرف، كما للاسم والفعل؛ إذ للحرف معنى سياقي نحوي، لفظي كان أم ادراكي، كما تقرر في المقدمة الثانية والمورد الثالث من المقدمة الثالثة؛ وعليه يكون له الأثر عند تصدره الجملة، سواء كان في الاسناد - لمن يتمسك بشرط الاسناد - أو بغيره؛ فالحرف قد يكون جزءاً في الاسناد حين يكون تركيبياً كما هو مقرر في الأول من المقدمة الثالثة. وللحرف هيمنة على الجملة حين تتصدر به، فهو مورد افتتاحها وابتدائها، وكذلك هو بؤرتها الابتدائية التي تقتضيها عقلانية المتكلم، كما تقرر في المقدمة الرابعة والخامسة.

فلا ضرورة إلى إرجاع ما ليس اسماً أو فعلاً إليهما كما فعل بعض القدامى وأغلب المحدثين، ولا ضرورة لتكالف التأويل، أو رفض الآراء التي قد تكون نافعة، أو التعسف في اقتراح تقسيمات منها ما يتعلق بالبنية ومنها ما يتعلق بالمعنى والنتيجة في تشعباتها ولوازمها، كما تقرر ذلك في الثاني من المقدمة الثالثة. علماً أنّ هذا التقسيم لا يضر معه العمل، فهو يتعلق بشكل الجملة ومعناها، أي: في البنية بلحاظ كونه كلمة اقتضت عقلانية المتكلم الابتداء بها، وفي المعنى بلحاظ كون الكلمة بؤرة دلالية أولية في الجملة، وقد تكون الجزء التركيبي لمعنى طرف الاسناد - لمن يشترطه - في التقسيم، وعليه فالعمل غير منظور إليه في الصدارة كما هو مقرر في المقدمة السادسة. وبذلك يتم تجاوز الإشكالات التي قد سُجلت على التقسيمات الموروثة، ويتم تأسيس مفهومي للجملة الحرفية ومقسمها من الواقع اللغوي المتاح بين أيدينا ببساطة.

فقوله تعالى: {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} [الفاتحة : 1] وقوله : {بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا} [هود : 41] جملة حرفية؛ صدرها حرف (الباء)، وقد حُذِفَ منها - بحسب الاعراب المشهور - إما فعل بتقدير (أبدأ)، أو (أفتتح)، أو (أستعين). وإما اسم بتقدير (ابتدائي)، أو (افتتاحي)، أو (استعائتي). وإما غير ذلك من تقدير فممكن بشرط ان يكون مشفوعاً بدليل.

فلا يضر معه نوع التقدير؛ إذ تبقى الجملة حرفية بناء على صدرها. فلا تصح الجملة فعلية بالتقدير الفعلي، ولا اسمية بالتقدير الاسمي، سواء فُرض التقدير سابقاً على الحرف أم لاحقاً له؛ فالحرف مذكور في الصدارة، وهو الاولى من غيره في التسمية نظراً لعقلانية المتكلم. ويكون معنى الحرف بحسب ما يتوفر نحويّاً أو يتوافق مع النحو من معاني لهذه الكلمة (الباء)، فالابتداء معنى نحوي للباء إذا وقع عليه الاختيار التفسيري المأخوذ من الوجه الاعرابي يتقرر أنّ هذا المعنى هو البؤرة الاولى والاستهلالية الفانية في الجملة جميعاً، وهو موضع عناية المتكلم وإرادته عقلانياً. وهذا الامر جارٍ في مختلف الحروف النحوية، وبمختلف سياقاتها الظاهرة أو المقدره؛ وبذلك يفتح باب له ألف باب في التفسير، والتأويل، والتدبر، والتأمل، والتفكر،

والتبصر، بل بمختلف مسالك قراءة النصوص. فثمة ثراء لغوي، وفكري، ومعرفي إلى جنب ثراء الجملة الاسمية والفعلية توفره الجملة الحرفية فتأمل.

نتائج البحث:

توصل البحث الى مجموعة من النتائج يمكن أن نوجز أهمها بحسب الآتي:

- 1- إنَّ للجملة الحرفية مفهوم، فهي الجملة المصدرية بحرف، نحو(بسم الله الرحمن الرحيم)، و(بسم الله ابتدائي)، و(في الدار محمد). ولها تقسيم فهي تقع قسيماً للجمليتين: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فهي كيان جملي قائم بذاته له بنيته الخاصة ودلالته.
- 2- ليس من الضروري في تسمية الجملة شرط الاسناد؛ فيكفي تصدرها بكلمة التسمية بعد تمام تركيبها واستقلال معناها، وهذا هو الاصل بحسب عقلانية المتكلم لفظاً ومعنى، وكذلك هو التقسيم الاولي والاساس للجمل.
- 3- القول بالجملة الحرفية يوسع دائرة الثراء اللغوي والفكري للغة، لما يفتح من أفق في قراءة النصوص بمختلف تنوعها، فتنبسط بها يد إلى جنب يد الجملة الاسمية والفعلية، فهو إضافة نوعية ذو جدوى.
- 4- على مستوى المنهج وجدنا أثراً لعقلانية المتكلم، سواء في بنية الجملة الحرفية أم في دلالتها، وكذلك أثراً لمنظور الواقع اللغوي، والتعايش اللغوي أو النظر لما بين أيدينا ببساطة؛ الامر الذي كان وراء تجنب الاشكاليات وتوفير المعطيات.
- 5- للحرف معنى تميزي، وله معنى نحوي لفظي وادراكي هو الاساس في منحه دلالة نفسية، كما في الفعل أو الاسم، وهذا لا يعني التنافي مع المعنى الحرفي، إنَّما يعود الامر إلى زاوية النظر وحيثيته.
- 6- التقسيم الثلاثي المعني في هذا البحث، يعود إلى الشكل والمعنى لا إلى الشكل فقط كم يُزعم؛ فالنظر لصدر الجملة أو صدر طرف الاسناد يتعلّق بالشكل وكذلك يتعلّق بالمعنى، ولا فصل بين الاثنين، فكل منهما إلى جنب الاخر.

7- نظراً للتوافق النحوي على التقسيم الثنائي للجملة على: جملة اسمية وفعلية؛ بسبب كون الحرف لا معنى له في نفسه، فقد ثبت معناه، فيكون التقسيم الثلاثي هو الأساس والاصل.

8- للكلمة المتصدرة هيمنة دلالية وسريان دلالي على الجملة، بحيث ترافق مكونات الجملة جميعاً؛ بوصفها كلمة الافتتاح ومستهلها؛ فهي مورد تبادل المعنى الحرفي الذي تتسور به الجملة، ويمكن أن يكون طريقاً للقراءة السياقية لما قبل الجملة وما بعدها.

المصادر:

- الابذي، شهاب الدين، الحدود في النحو: تحقيق: نجاة حسن، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، 2001م.
- ابن جني، اللع في العربية: تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العاني، ط1، بغداد، 1982م .
- ابن سينا، النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعية والالهية: دار الافاق الجديدة، لبنان – بيروت.
- ابو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي: دار الثقافة، بيروت.
- الاسترابادي، محمد حسين، شرح الرضي على الكافية: تحقيق: يوسف حسن، منشورات جامعة قاريونس، ط2، بنغازي، 1996م.
- الأصول، دراسة أستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي: تمام حسان، الدار البيضاء، ط1، 1981م.
- الانباري، أبو البركات، نزهة الالباء في طبقات الادباء: تحقيق: د. ابراهيم السامرائي، مكتبة المنار، ط3، 1985م
- الانصاري، ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب: تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لاط، بيروت، ، 1991م.
- أنيس، د. ابراهم، من أسرار اللغة: مكتبة الانجلو المصرية، ط8، القاهرة، 2003م.
- أيوب، د. عبد الرحمن محمد، دراسات نقدية في النحو العربي: مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1957م .
- برجستراستر، التطور النحوي للغة العربية: اخراج وتصحيح: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط4، القاهرة، 2003م.
- الجرجاني، الشريف، معجم التعريفات: تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، 1983م .
- الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الايضاح: تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والاعلام، العراق، 1982م.
- الجرجاني، علي بن محمد الشريف، نحو مير، مبادئ قواعد اللغة العربية: مكتبة الفيصل، ط1، 1987م.
- جمال الدين، د. مصطفى، البحث النحوي عند الأصوليين: دار الرشيد، 1980م.
- الجواري، احمد عبد الستار، نحو الفعل: المجمع العلمي العراقي، ط1، بغداد، 1974م .
- الجواري، د. أحمد عبد الستار، نحو المعاني: المجمع العلمي العراقي، ط1، بغداد، 1984م.
- حسان، د. تمام، الخلاصة النحوية: عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2000م.
- حسن، عباس، النحو الوافي : دار المعارف، ط3، القاهرة، 1966م.
- حماسة، د. محمد، العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ط1، القاهرة، 1984م.
- خرما، د.نايف، أعضاء على الدراسات اللغوية المعاصرة: عالم المعرفة عدد9، دار القيس، ط2، الكويت، 1979م.

- د السيد، أمين علي، دراسات في علم النحو: دار المعارف، ط2، مصر، 1968م.
- د عبادة، محمد إبراهيم، الجملة العربية مكوناتها- أنواعها- تحليلها: مكتبة الاداب، ط2، القاهرة، 2001م .
- د عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها: عالم المعرفة، ط1، المملكة العربية السعودية – جدة، 1984م.
- الدجني، د. فتحي، الجملة العربية نشأة وتطوراً وإعراباً: مكتبة الفلاح، ط2، الكويت 1987م.
- السامرائي، د. فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها: دار الفكر، ط2007م.
- السيوطي، الاشباه والنظائر: دار الكتاب العربي، لبنان- بيروت، 1984م .
- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1998م.
- السيوطي، همع الهوامع: دار المعرفة، ط1، بيروت، 1327هـ.
- الشيخ، حسين منصور، الجملة العربية دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 2009م.
- عبادة، د.محمد إبراهيم، الجملة العربية دراسة لغوية نحوية - دار المعارف، الاسكندرية، 1984م .
- العزاوي، نعمة رحيم، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : مجلة المورد، العدد 3-4، 1981م.
- عمايرة، د. خليل، رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في ضوء علم اللغة المعاصر: المجلة العربية للعلوم الانسانية، عدد8، الاردن، 1982م.
- الفارسي، أبو علي، الايضاح العضدي: تحقيق: حسن شانلي، كلية الآداب- جامعة الرياض، ط1، 1979م.
- الفارسي، أبو علي، المسائل العسكرية في النحو العربي: تحقيق: د. علي جابر المنصوري، جامعة بغداد- كلية الشريعة، ط2، 1982م.
- الفضلي د. عبد الهادي، دراسات في الاعراب: ، دار تهامة للنشر، ط1، جدة، 1984م.
- قباوة، د. فخر الدين، إعراب الجمل وأشباه الجمل: دار القلم العربي، ط5، حلب- سوريا، 1989م.
- المخزومي، د. مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه: ط1، المكتبة المصرية صيدا – بيروت، 1964م.
- مصطفى، د.محمد صلاح الدين، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: مؤسسة علي الجراح، دار غريب للطباعة، الكويت، 1979م.
- المظفر، الشيخ محمد رضا ، المنطق: دار التعارف للمطبوعات، ط3، بيروت، 1990م
- المهيري، عبد القاهر، الجملة في نظر النحاة العرب: حوليات الجامعة التونسية، عدد5، تونس، 1968م.
- الموصللي، ابن يعيش ، شرح المفصل: تقديم د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2001م.
- النجار، محمد علي، الخصائص: ابن جني، تحقيق: دار الكتب المصرية، مصر، 1952م.
- نحلة، د.محمود، مدخل الى دراسة الجملة العربية: دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1988م.
- هارون، عبد السلام، الكتاب: سيبويه، تحقيق: ط3، عالم الكتب، 1403 هـ .
- هارون، عبد السلام، الكتاب: سيبويه، تحقيق: مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1988م .

